

خطاب صاحب الجلالة أثناء استقبال وزراء العدل العرب

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

معالي الوزراء ورؤساء الوفود

ليست هذه المرة الأولى التي ألتقي فيها بكم وأجتمع مع ممثلي العدل العرب من مشارق العالم العربي ومغاربه، وكانت لي دائماً فرصة للتعرف على شخصيات تعرف وتقدر تمام التقدير وكامل المعرفة ما هي مسؤولياتها، وأكثر من هذا تعرف ما هي العواقب الوخيمة التي يمكن أن تدمر المجتمع العربي والمجتمعات كلها فيما إذا انعدم العدل وانعدمت فلسفته.

علينا أن نميز بين العدل والقضاء، العدل شيء والقضاء شيء آخر، فإذا كان القضاء هو قبل كل شيء عمل بشري يرتكز على كتب وقوانين وتقاليد وأعراف، فإن العدل هو قبل كل شيء عمل بشري يرتكز على كتب وقوانين موجودة عند القاضي وآنذاك تكون له أقوى سلاح في ممارسة عمله، وإما تنعدم في شخص القاضي وآنذاك يصبح يتقاضى أمامه الناس وربما يقوم بعمل بشري دون أن يكون هو نفسه بشرياً، وأظن شخصياً أن أمانة الذي يقوم بالعدل في الأرض وإقرار العدل وبتقويته هي ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث حينما قال : «إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة» ، الأمانة الكبرى هي الصلح بين الناس وإنصافهم، ومعنى قيام الساعة ليست الساعة التي نفهمها بيوم الحساب والتي تطوي فيها الأرض طيَّ السجل للكتاب، لا، الساعة هي فقدان ذلك المجتمع الذي ضيعت فيه الأمانة، وفقدانه لتوازنه واطمئنانه وعاداته وأخلاقه وجعله قابلا لجميع أشكال الفوضى وكل أنواع الفتن.

وعلينا أن نعلم أننا معشر العرب حساسون جداً فيما يخص نقطة العدل، ذلك أن القاضي في مجتمعنا سواء في الماضي أو الحاضر ومنذ القرون الأولى للإسلام إلى يومنا هذا ليس دائماً هو الذي يحكم على فلان بذعيرة أو يمسك فلاناً إرضاء لنفسه، لا، القاضي كان هو الذي نعتبره نحن الشخص الذي نحكي له مشاكلنا ونفتح له قلبنا ونسأله عن ديننا بل حتى عن تفاصيل حياتنا الزوجية، في بيتنا، فكنا دائماً نرى في القاضي الرجل الذي يقول قال فلان وقال فلان، وروى عن فلان، وجاء في الحكم الفلاني، لا، القاضي في الحقيقة هو الناصح والطبيب النفساني الذي يطمئن إليه المتقاضون.

وهذه كلها معاني لي اليقين أنكم تحسون بها وتعلمونها، ثم أنكم تمارسونها يومياً، ولكن علينا أن يشب قضاتنا الناشئون على هذه الطريقة، وفي كنفها أن يقيموا أولا الفرق بين العدل والقضاء، وأن تكون سيطرة العدل أقوى من القضاء، ذلك أن الفضيلة إما أن تكون وإما أن لا تكون، إن النصوص القضائية بالفضيلة يمكن أن تصلح وأن ننتقي منها ما هو أصلح إلى أن يصل الإنسان إلى أحسن الوسائل ليجعل المجتمع الذي تحت مسؤوليته يعيش لا أقول بدون تناقضات، لا، كل بشر منا فيه تناقضات من خوف وإقدام ومن كرم وبخل ومن غضب ورضا، لأن أي مجتمع لا يخلو من تناقضات، فعلى القضاة بالخصوص أن ينقصوا من حدة تلك



التناقضات حتى لا يكون إفراط ولا تفريط ولا ضرر ولا ضرار.

مرة أخرى مرحباً بكم في بلدكم هذا، ونحن على أحر من الجمر للإجتماع بكم في مناسبة أخرى، ولا أريد أن أختم هذه الكلمة، وتكويني تكوين قانوني مبني على الشريعة والمشروعية، دون أن أتوجه إلى شقيقنا ممثل الجماهيرية الليبية لأقول إذا كانت أسرة لها إحساس قوي بالعدوان وباللامشروعية فهي الأسرة القضائية التي هي ممثلة هنا من جميع الأقطار العربية، فكونوا على يقين أن جميع الذين تربوا في أحضان الدراسات القانونية وفي احترام الشرعية والمشروعية كلهم يساندوهم ويتضامنون معكم ويرجون من الله أن يكون هذا آخر باس، انه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بفاس

الخميس 7 شعبان 1406 — 17 أبريل 1986